

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتتماد الموازنة (التخطيطية) التقديرية للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

والبورصة السلعية التابعة لها

عن العام المالى ٢٠١٨

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرفة التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرفة التجارية وتعديلاته

ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرفة التجارية

وتعديلاته ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض

الاختصاصات بقانون الغرفة التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٢/١١/٢٠١٧

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة والبورصة السلعية التابعة لها

للعام المالى ٢٠١٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ١٩/٤/٢٠١٨ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة والبورصة السلعية السلعية لها عن العام المالى ٢٠١٨ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ١٠٧٧٠٠٠٠ ج (فقط عشرة ملايين وسبعمائة وسبعون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة مبلغ ١٠٤٠٠٦٧٣ ج (فقط عشرة ملايين وأربعمائة ألف وستمئة وثلاثة وسبعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٣٦٩٣٢٧ (فقط ثلاثمائة وتسعة وستون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وعشرون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٨/٤/١٩

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد